

دراسة  
يوليو 2019

## دراسات استراتيجية:

لماذا تتعاون روسيا مع منظمة أوبك؟



إعداد:

عبد العزيز الدوسري

## ملخص

تبحث هذه الورقة الدوافع وراء تعاون روسيا مع منظمة أوبك فيما يعرف بـ(أوبك+). فبعدما كانت روسيا تتجاهل منظمة أوبك باتت روسيا من أهم أركان اتفاق أوبك+. نستعرض في هذه الورقة الدوافع لانضمام روسيا لاتفاق أوبك+، بالإضافة إلى استشراف مستقبل هذه العلاقة وما العوامل التي تؤدي إلى انسحاب روسيا من هذا الاتفاق.

عبدالعزیز الدوسری (aldoseri@derasat.org.bh) محلل في مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. ساهم Ryan Amirthan في جمع البيانات وإعداد الرسومات لهذه الورقة. تمثل الآراء في هذه الدراسة رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

# لماذا تتعاون روسيا مع منظمة أوبك؟

## 1. مقدمة

لم تكن روسيا في السابق حليفًا لمنظمة أوبك، خصوصًا عند النظر إلى التجارب السابقة بين الاثنين. ففي جميع المحاولات السابقة للتعاون في أسواق النفط كانت روسيا دائمًا تتنصل من التزاماتها لتخفيض إنتاج النفط من أجل تحسين أوضاع أسواق النفط. إلا أن ذلك تغير بعد الإعلان عما يعرف باتفاقية أوبك+ التي شكلت تحولاً في العلاقات بين روسيا ومنظمة أوبك.

أتت اتفاقية أوبك+ على خلفية وضع متأزم لأسواق النفط منذ انهيار الأسعار في عام 2014، فقد تعرضت أسواق النفط لتراجع كبير لعدة أسباب اجتمعت في نفس الوقت. كان أهمها الصعود المثير لإنتاجية النفط الصخري الأمريكي. حيث فاقت معدلات النمو السنوية لإنتاج النفط الصخري الأمريكي المليون برميل يوميًا.

السبب الثاني كان في التخوف من التراجع في الاقتصاد الصيني والنظرة العامة للاقتصاد العالمي في تلك الفترة. حيث كانت هناك حالة من الشك حول مقدرة الصين على مواصلة تحقيق معدلات النمو المرتفعة للسنوات الماضية، وتخوف من تأثير أي تراجع في نمو الاقتصاد الصيني على مستوى الطلب على النفط خصوصًا في ظل النمو في الإنتاج الأمريكي.

والسبب الثالث ولعله هو الأهم من ذلك كله، هو قرار أوبك التاريخي في نوفمبر من ذلك العام في التخلي عن سياسة دعم الأسعار وتحولها إلى سياسة الدفاع عن الحصص السوقية. تسبب هذا القرار في انهيار أسعار النفط بشكل كبير حيث لم تكن تتوقع الأسواق أن تقدم أوبك على هذه الخطوة.

لطالما كان المشككون في قدرات أوبك يتحدثون عن سوء التنسيق بين الأعضاء وعدم الالتزام بالحصص الإنتاجية بعد اجتماعات المنظمة. إلا أن قرار أوبك في ذلك الوقت فاجأ الجميع وتسبب في صدمة لأسواق النفط.

أدى قرار أوبك في تراجع الأسعار من مستوى 100 دولار للبرميل إلى ما دون 30 دولارا خلال الفترة التي لحقت بقرارها هذا. وفي حين بدت تصريحات مسؤولي أوبك موجهة ضد النفط عالي الكلفة، في إشارة إلى النفط الصخري الأمريكي،

إلا أن أطرافًا أخرى بدأت في الحديث عن مؤامرة بين بعض أعضاء أوبك والولايات المتحدة لتحقيق مكاسب سياسية<sup>1</sup>.

ذهبت الأنظار إلى إيران التي كانت تتفاوض حول الاتفاق النووي في ذلك الوقت مع إدارة الرئيس الأمريكي أوباما. وإلى روسيا حيث كانت القضية الأوكرانية وضمها لشبه جزيرة القرم حديث الساعة. بل وتحدث الرئيس الروسي بوتين صراحةً عن ذلك، حيث لم يستبعد أن تكون قرارات أوبك في إطار المؤامرة ضد روسيا<sup>2</sup>.

ومن ثم بعد ذلك أتت تطورات ومستجدات في العلاقات السعودية الروسية ليتم تتويجها في أواخر 2016، حيث يتم الإعلان عن اتفاق أوبك+ وانضمام روسيا إلى جهود أوبك لإعادة الاستقرار للأسواق وتصبح عضوًا أساسيًا في هذا الاتفاق.

## 2. ماذا حصل لروسيا بعد انهيار الأسعار في 2014؟

قبل الحديث عن دوافع انضمام روسيا لاتفاق أوبك+ وتبعات هذا القرار، يجب النظر في آثار انهيار أسعار النفط في 2014 وكيف تضررت روسيا، كبقية الدول المصدرة للنفط، من قرار أوبك في تلك السنة بالتخلي عن سياسة دعم الأسعار والمنافسة على الحصص السوقية.

انكشفت العملة الروسية الروبل أمام هذا الانخفاض في أسعار النفط بالإضافة إلى فرض الولايات المتحدة وأوروبا عقوبات على روسيا بسبب الخلاف حول قضية أوكرانيا<sup>3</sup>. إلا أن التراجع أسعار النفط كان السبب الرئيسي وراء انهيار الروبل أمام الدولار. وقد شكل قرار البنك المركزي الروسي بالتوقف عن دعم سعر صرف الروبل عند 30 روبل/دولار نقطة مفصلية لانكشاف الروبل<sup>4</sup> (شكل 1).

---

<sup>1</sup> Zurcher, Anthony. "Is the Oil Crash a Secret US War on Russia?" BBC News, BBC, 16 Oct. 2014, [www.bbc.com/news/blogs-echochambers-29651742](http://www.bbc.com/news/blogs-echochambers-29651742).

<sup>2</sup> "Putin Says Oil Market Price Conspiracy between Saudi Arabia and US Not Ruled Out." TASS, 18 Dec. 2014, [tass.com/russia/767896](http://tass.com/russia/767896).

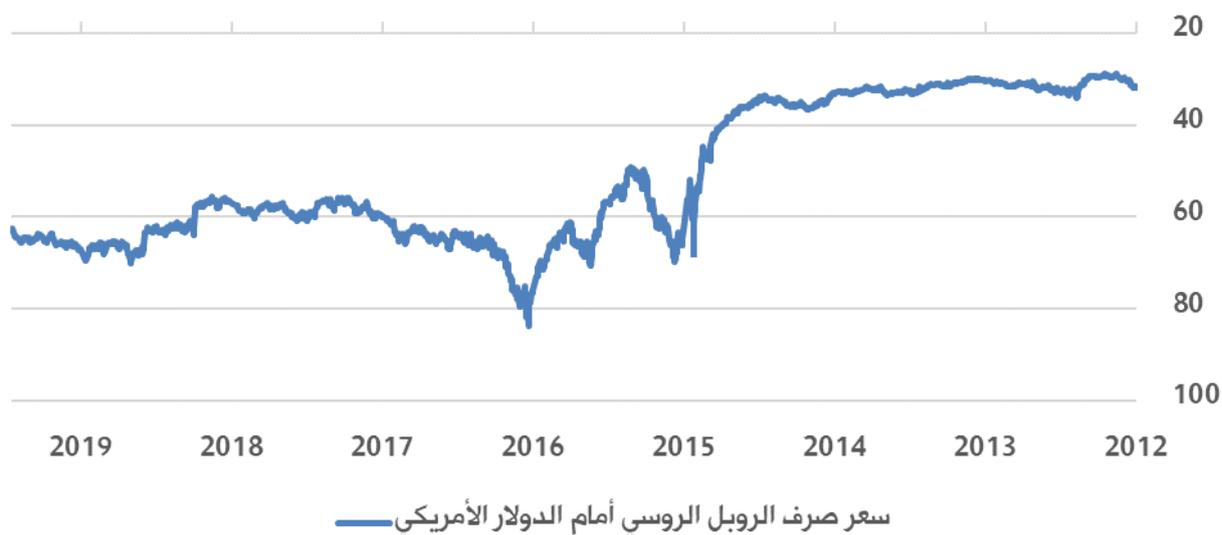
<sup>3</sup> "U.S. Department of the Treasury." Ukraine-/Russia-Related Sanctions, [www.treasury.gov/resource-center/sanctions/programs/pages/ukraine.aspx](http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/programs/pages/ukraine.aspx).

"EU Sanctions against Russia over Ukraine Crisis." European Commission, [europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu-sanctions-against-russia-over-ukraine-crisis\\_en](http://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/eu-sanctions-against-russia-over-ukraine-crisis_en).

<sup>4</sup> "The History of the Bank of Russia FX Policy." Bank of Russia, [www.cbr.ru/eng/DKP/exchange\\_rate/fx\\_policy\\_hist/](http://www.cbr.ru/eng/DKP/exchange_rate/fx_policy_hist/).

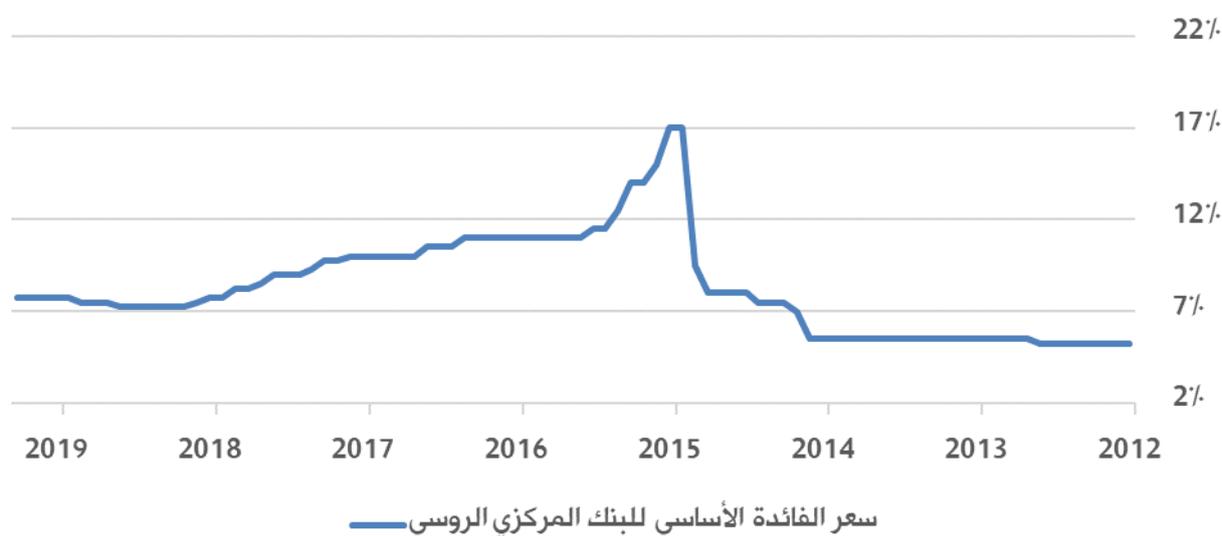
في تلك المرحلة كانت روسيا أمام قرار صعب، فمن جهة ارتفع حجم التدفقات النقدية الخارجة من روسيا نتيجة تخوف المستثمرين من أحداث أوكرانيا وفرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة وأوروبا. ومن جهة أخرى تراجعت إيرادات الخزينة الروسية من العملات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

شكل (1): قيمة الروبل أمام الدولار (رسم بياني معكوس لتوضيح تراجع الروبل)



المصدر: البنك المركزي الروسي

شكل (2): سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي الروسي



المصدر: OECD

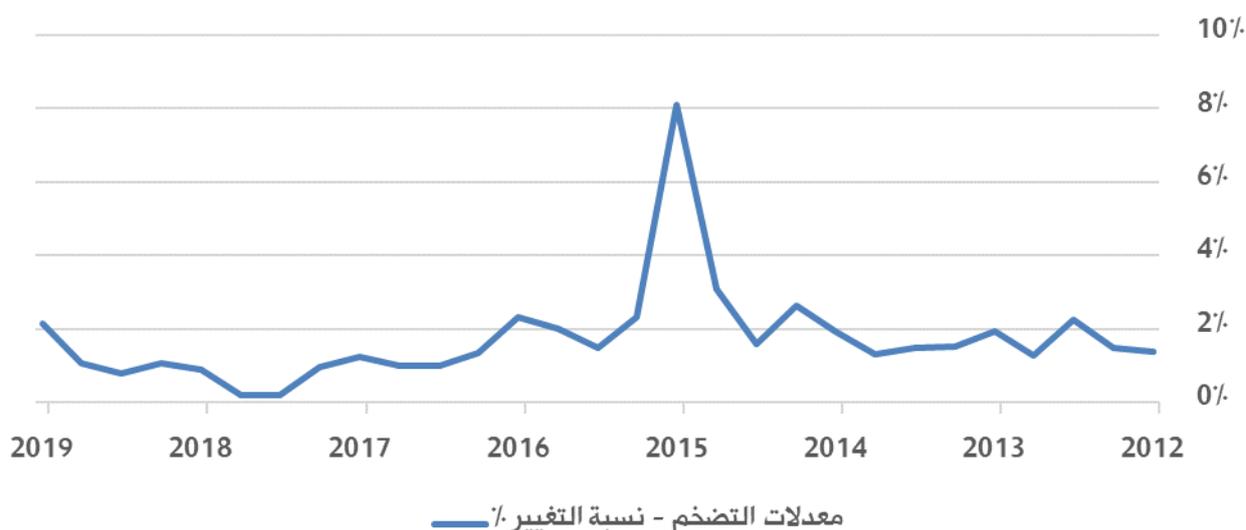
لجأ البنك المركزي الروسي إلى استعمال السياسات النقدية لمواجهة تراجع قيمة الروبل (شكل 2). فقد قام بسلسلة خطوات لرفع سعر الفائدة الأساسي في محاولة لكبح انهيار الروبل. أدت هذه الخطوة في وقف مسار تراجع الروبل

وتصحيح الأسعار من مستوى 70 روبل إلى 50 روبل للدولار في عام 2015، إلا أن الروبل استمر في التذبذب في السنوات التالية نتيجة للتوقعات السلبية للاقتصاد الروسي.

عادت أسعار الفائدة للبنك المركزي الروسي إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه أوائل أزمة أسعار النفط. إلا أن تراجع الروبل ورفع أسعار الفائدة كان له انعكاسات أخرى على الاقتصاد الروسي كما سنبين بعد قليل.

أدت سياسة البنك المركزي الروسي في إحداث ارتفاع كبير في التضخم في روسيا خصوصاً في عام 2015 (شكل 3). حيث بلغت معدلات التضخم لذلك العام 8% مقارنة بمستوى 2% كمتوسط لمعدل التضخم في الاقتصاد الروسي. وقد رافقت معدلات التضخم هذه تراجعاً في النشاط الاقتصادي الحقيقي (شكل 4) بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات البطالة (شكل 5).

شكل (3): معدلات التضخم

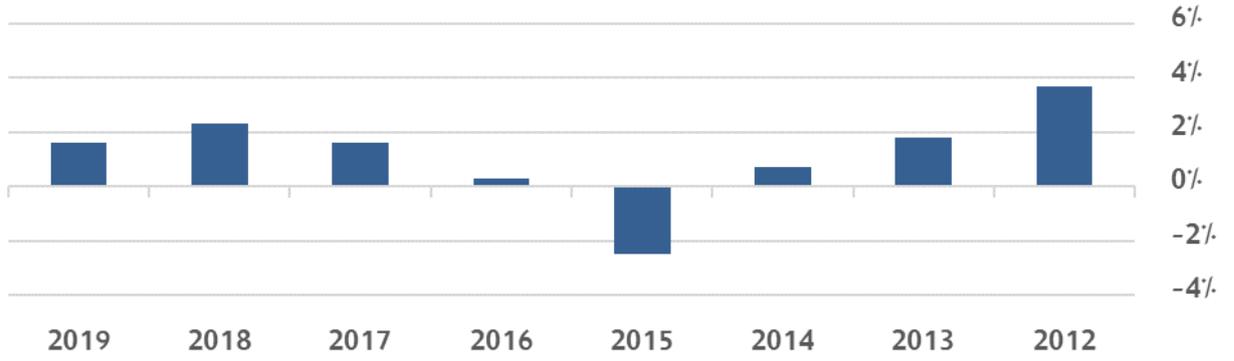


المصدر: OECD

تراجعت معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد الروسي ودخل الاقتصاد في نطاق الانكماش الاقتصادي عام 2015 وذلك لأول منذ الأزمة المالية العالمية 2008، وحتى قبل تراجع الأسعار في 2014، كان الاقتصاد الروسي في حقيقة الأمر يتجه نحو التباطؤ في النمو (شكل 4). تسببت تراجع أسعار النفط كذلك في ارتفاع معدلات البطالة (شكل 5). وهذا مؤشر على تضرر مكونات كثيرة في الاقتصاد الروسي من الحالة السيئة التي مر بها خلال عام 2015.

فتراجع الروبل صاحبه ارتفاع معدلات التضخم الذي استدعى تدخل البنك المركزي عن طريق رفع أسعار الفائدة. ومن ثم أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة. هذه السلسلة الخطيرة كادت أن تكون عواقبها أسوأ بكثير لولا تعافي الأسعار بعد اتفاق أوبك+.

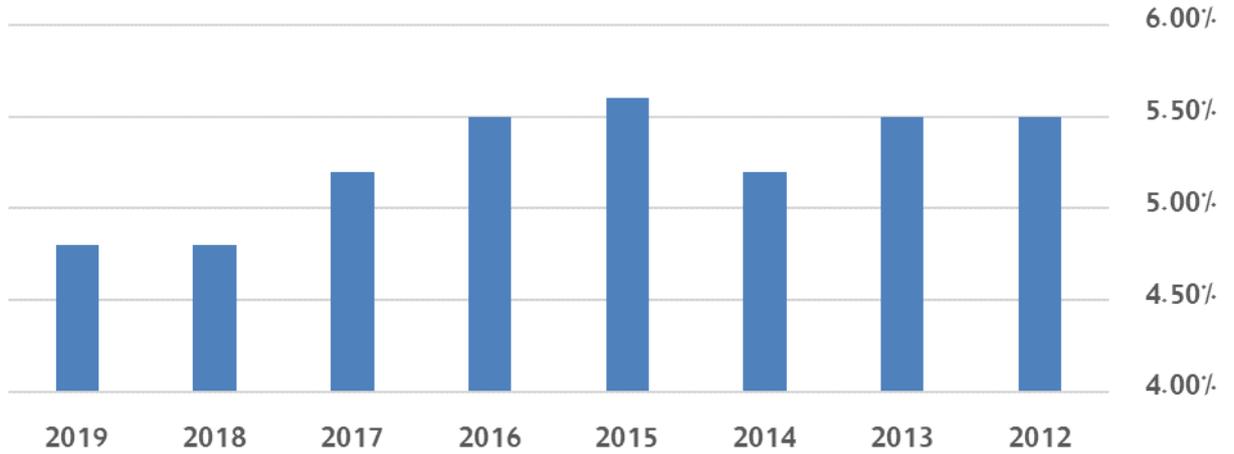
#### شكل (4): نمو الناتج المحلي الحقيقي لروسيا



■ النمو الحقيقي للناتج المحلي في روسيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

#### شكل (5): معدلات البطالة في روسيا



■ معدلات البطالة في روسيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

ومع ذلك كله، إلا أنه في نظري بعض المحللين لم يمكن لدى البنك المركزي الروسي أي بدائل سوى اللجوء لقراره بترك الدفاع عن الروبل ورفع أسعار الفائدة كإجراء لا مفر منه<sup>5</sup>. فالبنوك المركزية يسهل عليها التعامل مع ارتفاع قيمة

<sup>5</sup> Coppola, Frances. "Why The Russian Central Bank Can't Defend The Ruble." Forbes, Forbes Magazine, 10 Nov. 2014, [www.forbes.com/sites/francescoppola/2014/11/01/why-the-russian-central-bank-cant-defend-the-ruble/#2ab1c4cc4c25](http://www.forbes.com/sites/francescoppola/2014/11/01/why-the-russian-central-bank-cant-defend-the-ruble/#2ab1c4cc4c25).

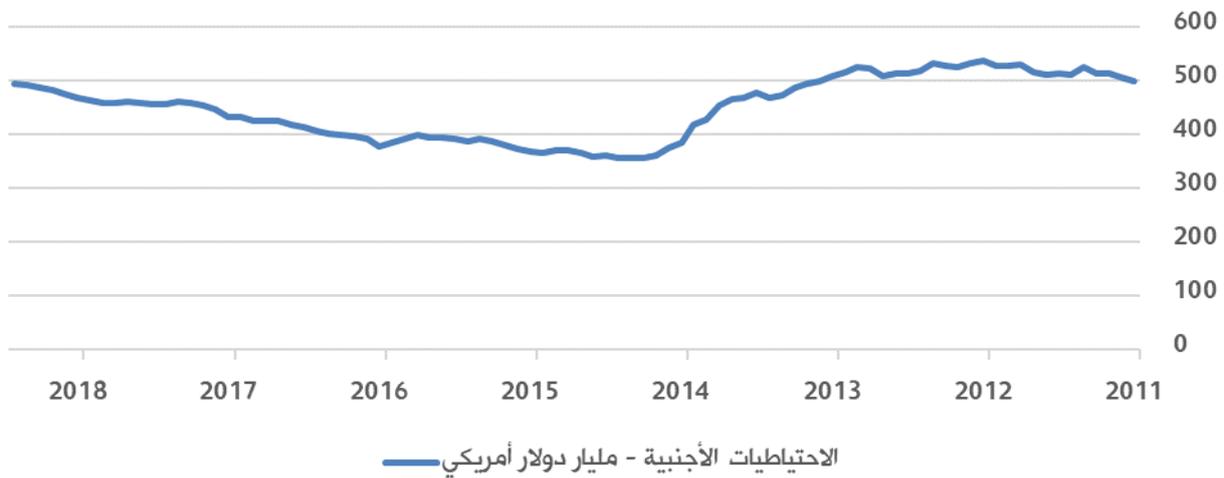
العملات نتيجة التدفقات النقدية الأجنبية إلى الداخل سواء عن طريق وضع سقف لهذه التدفقات أو شراء العملات الأجنبية عن طريق إصدار المزيد من العملة المحلية.

ولكن في الحالة المعاكسة عندما يكون هناك نزوح لرؤوس الأموال، فليس بمقدور البنوك المركزية إصدار عملات أجنبية من أجل شراء العملة المحلية لتعزيز موقعها. فإما أن تلجأ للاحتياطي الأجنبي للتدخل المباشر في أسواق العملات وتخفيف التراجع في سعر الصرف، أو عن طريق اللجوء للاقتراض في حالة عدم توفر الاحتياطيات النقدية الأجنبية الكافية.

فالخيار الأول سيكون منطقيًا في حالة توفر إيرادات كافية من بيع النفط لتعويض السحب من الاحتياطي الأجنبي وهذا الأمر لم يكن متوافقًا. والخيار الثاني غير متاح بسبب فرض العقوبات الأمريكية والأوروبية التي ذكرناها سابقًا، والتي بدورها منعت روسيا من الوصول لأسواق المال العالمية (شكل 7). وعلى أية حال، فالخياران لا يوفران أرضية لاستدامة هذه السياسة على المدى البعيد.

ولهذا اضطرت روسيا لتحمل تبعات رفع أسعار الفائدة الأساسية وما رافقها من آثار سلبية في سبيل الحفاظ على احتياطياتها الأجنبية (شكل 6). وانحصر دور الاحتياطيات الأجنبية في تلبية الطلب المحلي وضمان عدم انكشاف القطاعات الاقتصادية الروسية على نقص السيولة.

شكل (6): الاحتياطيات الأجنبية

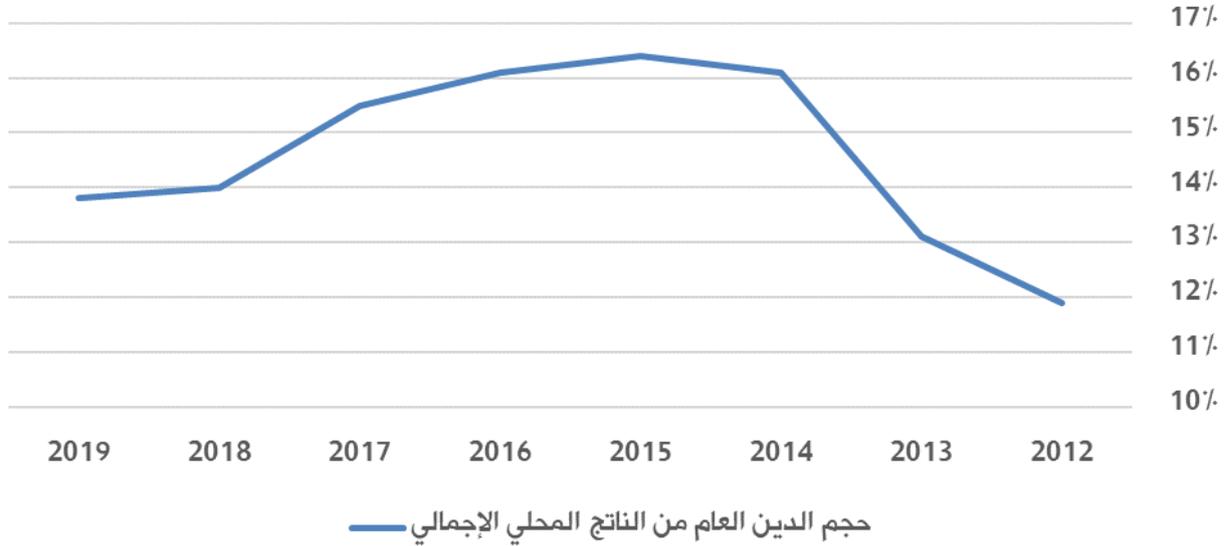


المصدر: البنك المركزي الروسي

ومع ذلك التحفظ من قبل البنك المركزي الروسي على الاحتياطيات الأجنبية، فقد شهدت تراجعًا واضحًا بعد عام 2014 لتعود للتعافي في الأعوام التالية خصوصًا بعد سريان اتفاقية أوبك+ في 2017، فقرارات البنك المركزي الروسي

قائمة على التحكم بما هو متاح، الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي، وترك محاولة التحكم بما هو غير متاح كسعر الصرف أمام الدولار والعقوبات الأمريكية والأوروبية.

شكل (7): حجم الدين العام



المصدر: صندوق النقد الدولي

وهناك جانب آخر للاقتصاد الروسي يستحق التعليق عليه. وهو في التغيير الذي طرأ على الإيرادات الحكومية مع تراجع عوائد النفط مع التغيير الحاصل في سعر صرف الروبل أمام الدولار. يظهر شكل (8) الإيرادات النفطية وغير النفطية للحكومة الروسية.

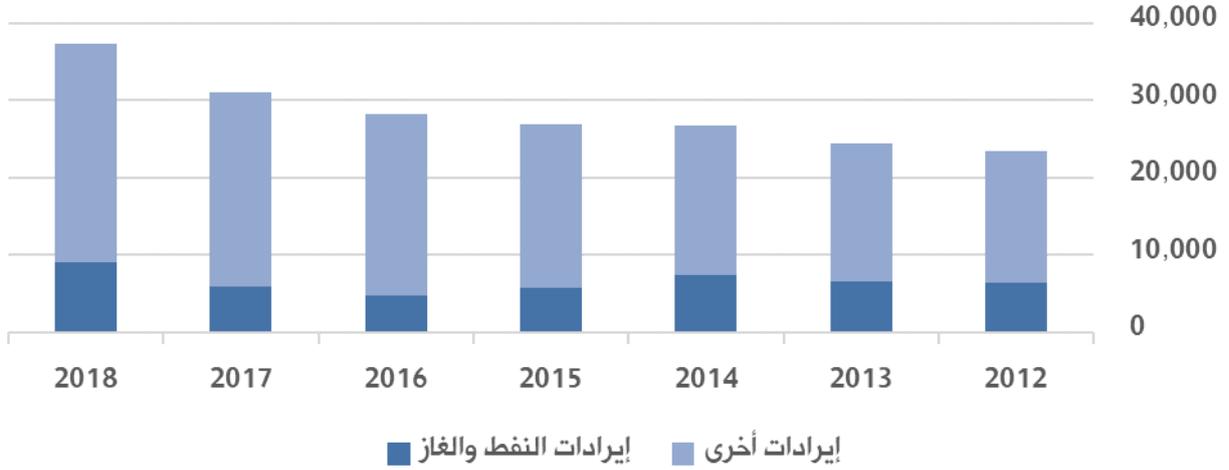
يلاحظ استقرار الإيرادات خلال الأعوام 2014-2016 لتواصل النمو في الأعوام التالية. فأتى تراجع إيرادات النفط والغاز بالدولار، بقي مستوى الإيرادات على حاله. والسبب وراء ذلك تقييم الحكومة الروسية للميزانية بالروبل، الذي تسبب تراجع قيمته في تعويض نقص إيرادات الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز.

من الملفت في الميزانية الروسية أيضاً أن قطاع النفط والغاز يشكل أقل من ثلث الإيرادات. ولعل ذلك يفسر تحديد روسيا لسعر معادلة الميزانية أقل من 60 دولاراً للبرميل، بينما في بقية الدول الأعضاء في أوبك يتراوح سعر النفط لمعادلة الميزانية أعلى من ذلك، على سبيل المثال يصل سعر النفط لمعادلة الميزانية السعودية عند 80 دولاراً للبرميل.

نعتقد أن من سيحدد مسار الاقتصاد الروسي مستقبلاً هو سعر صرف الروبل الذي بدوره سيعتمد على تعافي أسواق النفط. فنقطة التحول للاقتصاد الروسي بدأت منذ تهاوي الروبل وما أحدثه من تبعات كما بينا قبل قليل.

لعل أهم جانب إيجابي استطاعت روسيا أن تخرج به من أزمة تراجع أسعار النفط هو حفاظها على احتياطياتها الأجنبية ودخولها لاتفاق أوبك+ الذي كان له الدور الواضح في تخفيف معاناتها الاقتصادية.

شكل (8): إيرادات الحكومة الروسية – مليار روبل



المصدر: وزارة المالية الروسية

### 3. تاريخ علاقة روسيا مع أوبك

أدركت روسيا سريعاً أن هناك فرصة لتصحيح أوضاع أسواق النفط مع الانفتاح في العلاقات مع السعودية. وذلك بالإضافة إلى قناعة روسيا بعدم كفاية الإجراءات المحلية في وقاية الاقتصاد الروسي من تبعات انخفاض أسعار النفط في حال استمرت لفترة أطول.

فمع إجراءات البنك المركزي الروسي لتحرير سعر صرف الروبل ورفع أسعار الفائدة في سبيل الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية. بقي أمر آخر للسياسة الروسية لمحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي لديها وهو محاولة التأثير على أسعار النفط.

منذ بداية اللقاءات بين المسؤولين السعوديين والروس، كانت خطط وأفكار خفض الإنتاج مطروحة بشكل واضح كوسيلة لتصحيح فائض أسواق النفط. إلا أن التجربة التاريخية لتنسيق خفض الإنتاج تشير إلى عدم التزام روسيا بأي اتفاق مع أوبك. ولذلك شكك بعض المحللين في إمكانية نجاح العلاقات بين روسيا وأوبك.

فقد (تعاونت) روسيا في السابق مع منظمة أوبك، إلا أنها في جميع هذه الحالات لم تقم بالوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقياتها مع منظمة أوبك. ففي عام 1998 تراجعت أسعار النفط نتيجة رفع الإنتاج من قبل أوبك التي تزامنت مع الأزمات الاقتصادية في آسيا وروسيا. وعلى إثر ذلك، قررت أوبك بالإضافة إلى 4 دول من خارج المنظمة (روسيا-

النرويج-المكسيك-عمان) في عام 1999 القيام بتخفيض الإنتاج بنسبة 2,1 مليون برميل يوميًا<sup>6</sup>. وبالفعل قامت أوبك وبقية الدول من خارج المنظمة بتخفيض الإنتاج فيما عدا روسيا. فبدلاً من أن تساهم روسيا بتخفيض 100 ألف برميل من إنتاجها من النفط، استمرت في مواصلة رفع الإنتاج حتى نهاية ذلك العام.

وفي عام 2001 انهارت أسعار النفط مجدداً. وفي تلك المرة وجهت أوبك خطابها مباشرة نحو روسيا من أجل المساهمة في تحمل مسؤولية تصحيح أوضاع أسواق النفط<sup>7</sup>. حيث قالت منظمة أوبك بأنها مستعدة لتخفيض الإنتاج بمعدل 1,5 مليون برميل يوميًا بشرط أن تتحمل بقية الدول من خارج المنظمة، في إشارة مباشرة لروسيا، بأن تقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 500 ألف برميل إضافية. أعلنت روسيا بأنها ستقوم بتخفيض الإنتاج بنسبة 150 ألف برميل يوميًا، لتقوم بعد ذلك برفع إنتاجها بنسبة 300 ألف برميل يوميًا وإخفاء هذه الكميات الإضافية من الصادرات عن طريق نقلها بوسائل مختلفة، كالشاحنات والسكك الحديدية<sup>8</sup>.

وأخيراً في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008-09، شاركت روسيا في اجتماعات أوبك وشجعت في هذه الاجتماعات أعضاء المنظمة للقيام بتخفيض الإنتاج ودعم استقرار الأسواق ولكن دون الإفصاح عن دورها للمساعدة في هذه الجهود.

بعد ذلك صرحت روسيا بأنها ستخفض صادرات النفطية للمساهمة في إنجاح مساعي أوبك، لتتفاجأ أوبك بزيادة الصادرات الروسية بنسبة 700 ألف برميل يوميًا<sup>9</sup>.

وعلى هذا الأساس كان يعتقد بعض المحللين بأن الروس غير مهتمين بتصحيح أسعار النفط وأنهم، أي الروس، يظنون أن هذه ليست من مسؤوليتهم بل من مسؤولية السعودية وبقية أعضاء أوبك<sup>10</sup>.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن منظمة أوبك لا تعاني من مشاكلها هي الأخرى<sup>11</sup>. فقد واجهت المنظمة صعوبات كثيرة في تنسيق العمل خصوصاً فيما يتعلق بالتزام الأعضاء في المنظمة بالحصص الإنتاجية.

---

<sup>6</sup> Ellass, J., & Jaffe, A. M. (2009). The History and Politics of Russia's Relations With OPEC.

<sup>7</sup> "OPEC Warns of \$10-a-Barrel Price, Insists Other Producers Cut Output." The Wall Street Journal, 16 Nov. 2001, [www.wsj.com/articles/SB1005865309569672160](http://www.wsj.com/articles/SB1005865309569672160).

<sup>8</sup> "OPEC v Russia." The Economist, 23 Nov. 2001, [www.economist.com/unknown/2001/11/23/opec-v-russia](http://www.economist.com/unknown/2001/11/23/opec-v-russia).

<sup>9</sup> "Russian Oil Surges After Break With OPEC." The New York Times, 23 Oct. 2009, [www.nytimes.com/2009/10/23/business/global/23russiaoil.html](http://www.nytimes.com/2009/10/23/business/global/23russiaoil.html).

<sup>10</sup> Henderson, J., & Fattouh, B. (2016). Russia and OPEC : Uneasy Partners. Oxford Energy Comment, (February).

<sup>11</sup> Colgan, J. D. (2014). The emperor has no clothes: The limits of OPEC in the global oil market. International Organization (Vol. 68). <https://doi.org/10.1017/S0020818313000489>

فقد تقوم أوبك بتقليل الإنتاج عند النظر لمستوى الإنتاج الكلي للمنظمة، ولكن العبء الأكبر يقع غالبًا على السعودية بينما لا يلتزم بقية الأعضاء باتفاقيات المنظمة.

لكن ذلك تغير مع اتفاقية أوبك+، حيث تم وضع آلية لمراقبة الإنتاج لجميع الأعضاء لضمان الالتزام بالحصص الممنوحة. فقد تم إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة التي تعمل على مراجعة مستويات الإنتاج والتحضير لاجتماعات أوبك+ وأوبك+. حيث تم تعيين جهة خارجية لتقييم مستويات الإنتاج وعدم الاكتفاء بالأرقام الرسمية التي يقوم الأعضاء بتقديمها كما جرت عليه العادة في السابق. وهذا أصبح لدى أوبك+ آلية جديدة للتعامل مع مستويات الالتزام بالحصص الإنتاجية بين جميع الأطراف.

ومع بدايات التحضير للمبادرة الروسية السعودية الجديدة للتعاون في أسواق النفط، احتجت شركات النفط الروسية على هذا القرار متعللاً بصعوبة تقليل الإنتاج نتيجة للأضرار المادية التي ستحصل للآبار الروسية في المناطق الباردة بالإضافة إلى تأثير خطوط نقل النفط إذا ما تراجعت الكميات بشكل كبير<sup>12</sup>.

وتحدي خفض الإنتاج الروسي ليس محصورًا في كون الشركات النفطية ذات ملكية خاصة، على الرغم من امتلاك الحكومة الروسية حصصًا في هذه الشركات تتجاوز 50%، وإنما في تبعات تخفيض الإنتاج على قطاع الطاقة ككل في روسيا وتراجع النشاط الاقتصادي فيه. فخطط الإنفاق لهذه الشركات له تأثير مباشر على القطاعات الاقتصادية المصاحبة لقطاع النفط<sup>13</sup>. وأي تخفيض لنشاط شركات النفط سينعكس على هذه القطاعات المصاحبة خصوصًا في هذا التوقيت الحساس للاقتصاد الروسي مع تراجع أسعار النفط والعقوبات الغربية.

ولكن روسيا سرعان ما غيرت رأيها هذه المرة بسبب الموقف الحازم في تخلي السعودية ومعها أوبك عن سياسة دعم الأسعار. فلم تتمكن روسيا من تكرار ما فعلته مع أوبك في السابق. كان للسعودية، ومعها الدول الخليجية الأعضاء في أوبك، الدور الأبرز في صياغة السياسة الجديدة للمنظمة بعد انهيار أسعار النفط 2014، فقد بينت السعودية بشكل قاطع (1) أن لا نية لها لتحمل تبعات تخفيض الإنتاج لوحدها (2) وأن منظمة أوبك لن تقوم بدعم أسعار النفط ليستفيد منها الآخرون (3) وأن أي جهود لتصحيح أوضاع الأسواق يجب أن تكون من جميع أطراف السوق<sup>14</sup>.

---

<sup>12</sup> "Rosneft Chief Sechin Damps Talk of Russia-Saudi Oil Supply Deal." Financial Times, 7 Sept. 2015, [www.ft.com/content/5ee82ce2-553b-11e5-8642-453585f2cfcd](http://www.ft.com/content/5ee82ce2-553b-11e5-8642-453585f2cfcd).

<sup>13</sup> "Russia's Import-Substitution Drive Will Take Years - and May Be..." Reuters, 1 Oct. 2015, [www.reuters.com/article/us-russia-economy-import-substitution-idUSKCN0RV4W920151001](http://www.reuters.com/article/us-russia-economy-import-substitution-idUSKCN0RV4W920151001).

<sup>14</sup> Fattouh, B., & Sen, A. (2015). Saudi Arabia Oil Policy: More than Meets the Eye? Oxford Institute for Energy Studies, (June 2015), 1–27. Retrieved from <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2015/06/MEP-13.pdf>

تسبب هذا الموقف في وضع مستقبل العلاقة بين أوبك وروسيا أمام طريقين، إمّا مبادرة لبداية جديدة في العلاقة بين الطرفين، أو دخول مواجهة في أسواق النفط لا ربح فيها.

## 4. السياسة الروسية الجديدة تجاه السعودية وأوبك

منذ وصول الملك سلمان إلى سدة الحكم أوائل 2015، قام محمد بن سلمان ولي ولي العهد آنذاك بزيارة إلى روسيا حيث قابل الرئيس الروسي بوتين وتم توقيع الكثير من المعاهدات ومذكرات التفاهم. تشير بعض المصادر<sup>15</sup> بأن الدبلوماسية الروسية تجاه السعودية تدور حول عدة محاور نذكر بعضها فيما يلي.

أولاً، جذب الاستثمارات السعودية للاقتصاد الروسي.

ثانياً، الدخول إلى أسواق الغاز الطبيعي في السعودية.

ثالثاً، وهو الأهم من ذلك كله، تنسيق الجهود لاستقرار أسواق النفط.

### 4.1 جذب الاستثمارات والدخول إلى أسواق الغاز الطبيعي السعودية

شكلت فكرة دخول الاستثمارات السعودية إلى روسيا نقطة مهمة لتسويق مشروع التعاون الروسي مع أوبك. فقد تعهدت السعودية في استثمار 10 مليارات دولار في مشاريع مشتركة بين البلدين<sup>16</sup>. وعلى الرغم من بطئ تدفق هذه الاستثمارات<sup>17</sup>، إلا أنها مكون مهم في بناء العلاقة الجديدة بين روسيا والسعودية.

في أثناء افتتاح مشروع يامال (Yamal LNG) لتصدير الغاز الطبيعي المسال، قدم بوتين نصيحة لوزير الصناعة والمعادن السعودي الذي كان حاضراً بقوله: "اشتروا الغاز من عندنا لتوفروا نفطكم"<sup>18</sup> في إشارة إلى تزايد الاستهلاك المحلي السعودي من النفط لإنتاج الطاقة الكهربائية.

---

<sup>15</sup> Kozhanov, N. (2018). Russia and the Kingdom of Saudi Arabia: Between Syria and OPEC.

<sup>16</sup> "RDIF Attracts Major Investment from the Middle East into the Russian Economy: Saudi Arabia's Sovereign Wealth Fund to Commit USD 10 Bn." Russian Direct Investment Fund, 7 July 2015, [rdif.ru/Eng\\_fullNews/1489/](http://rdif.ru/Eng_fullNews/1489/).

<sup>17</sup> "OPEC+ Deal Pot Looks Sweeter for Russia as Gulf Money Flows In." Bloomberg.com, Bloomberg, 26 June 2019, [www.bloomberg.com/news/articles/2019-06-26/opec-deal-pot-looks-sweeter-for-russia-as-gulf-money-flows-in](http://www.bloomberg.com/news/articles/2019-06-26/opec-deal-pot-looks-sweeter-for-russia-as-gulf-money-flows-in).

<sup>18</sup> Soldatkin, Vladimir. "Russia Offers to Sell Gas to Saudi Arabia from Yamal LNG." Reuters, Thomson Reuters, 8 Dec. 2017, [www.reuters.com/article/us-russia-Ing-novatek-idUSKBN1E22HR](http://www.reuters.com/article/us-russia-Ing-novatek-idUSKBN1E22HR).

فعلى الرغم من كون السعودية لاعبا أساسيا في أسواق النفط العالمية، فإنها في مجال الغاز الطبيعي ليست بذات الحضور. فإنتاجية الغاز الطبيعي في السعودية ليست كافية للتصدير، بل اعتادت السعودية على استعمال النفط مباشرة في إنتاج الطاقة الكهربائية في بعض المحطات.

إلا أن السعودية وبالتحديد شركة أرامكو لا ترغب في شراء الغاز الطبيعي فحسب، بل إن سياساتها هي في توسيع قطاعات الطاقة التي تعمل فيها. ومن ذلك امتلاكها أصولا حيوية في قطاع الطاقة حول العالم، خصوصا في التكرير ومنشآت التخزين، وهذا يساعد في فهم صورة العلاقة المتوقعة بين أرامكو ومشروع يامال.

فقد تحدثت تقارير عن رغبة شركة نوفاتيك (Novatek)، التي تملك أغلبية أسهم مشروع يامال، في بيعها حصصا تقدر بـ 30% من المشروع لأرامكو<sup>19</sup>. وهذه الصيغة تحقق عدة أهداف لروسيا والسعودية. فروسيا تتمكن من جذب الاستثمارات السعودية، وأيضا تضمن ارتباط قطاع الغاز الطبيعي لكلا البلدين بشكل وثيق.

فالساسة الروسية من وراء هذه الاستثمارات تتمثل في شقين، الأول في تشجيع السعودية على الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي المسال لديها، وبذلك تتمكن روسيا من توسيع سطوتها في أسواق الغاز الطبيعي.

والثاني في تحويل العلاقة في مجال الغاز الطبيعي المسال إلى نقطة انطلاق لتقوية العلاقات في مجالات أخرى بين البلدين وتقريب وجهات النظر في القضايا الإقليمية.

## 4.2. تنسيق الجهود في أسواق النفط والانضمام إلى اتفاقية أوبك+

بعد عقود من إهمال روسيا لمنظمة أوبك، بدأ تظهر اهتمامها بشكل واضح عن طريق فتح قنوات للاتصال مع كثير من الدول الأعضاء في المنظمة وعلى مقدمتهم السعودية<sup>20</sup>. وقد تفاعلت أسواق النفط مع هذه الأخبار منذ بدء ظهورها أوائل 2016.

تدرك روسيا ما للسعودية من تأثير على منظمة أوبك، حيث تمثل السعودية ثلث إنتاج المنظمة البالغ تقريبا 32 مليون برميل يوميا. ولأن الإنتاج الروسي من النفط ليس بأقل من السعودي، فالسعودية كذلك تدرك أهمية انضمام روسيا لأي جهود لتصحيح أوضاع أسواق النفط.

<sup>19</sup> "Novatek to Consider Sale of up to 30% in Arctic LNG 2 Project to Saudi Aramco." TASS, 17 Mar. 2019, tass.com/economy/1049024.

<sup>20</sup> Khan, Mehreen. "Hopes of Saudi-Russian Entente Sends Oil Price Rocketing." The Telegraph, 28 Jan. 2016, www.telegraph.co.uk/finance/oilprices/12128514/Oil-prices-rocket-on-hopes-of-Saudi-Russian-entente.html.

فمع الموقف الحازم من أوبك الذي تحدثنا عنه قبل قليل، لم يكن أمام روسيا إلا أن تتجاوب مع مطالب أوبك لتتدارك الأوضاع الاقتصادية السلبية لديها. فارتفاع أسعار النفط تعتبر أولوية قصوى لروسيا، وذلك لا يعني أن أعضاء أوبك لم يتضرروا من انخفاض الأسعار، ولكن الشروط السعودية الثلاثة للتعاون في خفض الإنتاج لم تترك لروسيا أي خيار.

وعلى أية حال، فمن مصلحة روسيا أن تساهم في خفض الإنتاج من أجل تصحيح الأسعار لما لذلك من تبعات مهمة على الروبل والاقتصاد الروسي ككل. فقد بينا قبل قليل كيف تعافت كثير من المؤشرات الاقتصادية الروسية بعد عام 2017 حيث بدأ اتفاق أوبك+ وتصحيح مسار الأسعار (راجع الأشكال 1-8).

ولعل روسيا لم تكن تفكر سابقا في أن يكون دورها صانعا للسعر (Price Maker) وتتعامل مع أسواق النفط كبقية دول أوبك. ويبدو أن بوتين غيرت نظرتة لهذا الأمر فأصبح يثمن اتفاق أوبك+ كثيرا ويدرك أهمية الحفاظ عليه. بل وتحولت تصريحات المسؤولين الروس إلى التحذير من الخروج من الاتفاق لأن ذلك سيتسبب في انهيار الأسعار<sup>21</sup>.

تفضل روسيا أن تتعامل مع أوبك من خلال السعودية وليس مع المنظمة بشكل مباشر. ويبدو أن السعودية لا تمانع من هذا الترتيب. فمع تعاظم الدور الروسي في اتفاق أوبك+، برزت أهمية قناة التواصل الخلفية بين روسيا والسعودية التي باتت تمثل الأرضية التي تمهد لقرارات منظمة أوبك واجتماع أوبك+ الذي يكون مرافقا له.

بحسب مراقبين، أصبحت روسيا تنسق مع أوبك بشكل غير مباشر عن طريق السعودية التي تحول دورها لوسيط بين روسيا وبين منظمة أوبك. وبهذا اعتادت أسواق النفط على توقع مسار اتفاق أوبك+ من خلال متابعة المحادثات الثنائية بين روسيا والسعودية<sup>22</sup>.

من هنا يمكن تفهم أسباب حرص روسيا على تحسين العلاقات من السعودية التي شكلت مدخلا للتعاون بين روسيا ومنظمة أوبك وإنشاء اتفاقية أوبك+.

---

<sup>21</sup> "Oil Price Could Fall to \$30 If Global Deal Not Extended: Novak." Reuters, 10 June 2019, [www.reuters.com/article/us-oil-opec-novak-falih-idUSKCN1TB162](http://www.reuters.com/article/us-oil-opec-novak-falih-idUSKCN1TB162).

<sup>22</sup> Kantchev, Georgi. "Russia, Saudi Arabia Reach Oil Output Agreement Ahead of OPEC Talks." The Wall Street Journal, Dow Jones & Company, 29 June 2019, [www.wsj.com/articles/russia-saudi-arabia-reach-oil-output-agreement-ahead-of-opec-talks-11561810366](http://www.wsj.com/articles/russia-saudi-arabia-reach-oil-output-agreement-ahead-of-opec-talks-11561810366).

## 5. مستقبل اتفاقية أوبك+

### 5.1 تحدي النفط الصخري

على خلاف الأزمات السابقة لأسعار النفط التي تطرقنا لها حيث كان السبب الرئيسي وراء تراجع الأسعار جهة الطلب. فالأزمة الأخير في حقيقتها هي أزمة فائض في العرض بسبب النمو الكبير في النفط الصخري الأمريكي.

والتعامل مع هذه الأزمة لم يكن سهلاً منذ ذلك الحين. إن النمو المتواصل في كميات النفط الصخري غير الكثير من الحسابات لأوبك ولروسيا أيضاً. فروسيا عندما كانت تتملص في السابق من التزاماتها، كانت تعتمد على عامل الوقت في تعافي الاقتصاد العالمي وعودة نمو الطلب.

بينما في هذه الأزمة فإن المشكلة كما قلنا هي في فائض العرض من النفط الصخري. ولو أفلحت سياسة أوبك، بالتوقف عن دعم الأسعار والمنافسة على الحصص السوقية، في إخراج النفط الصخري الأمريكي من أسواق النفط عند مستوى 80 أو حتى 70 دولاراً للبرميل. لكان من الممكن أن تستمر روسيا في سياساتها السابقة في تجاهل نداءات أوبك وتكتفي في الاستفادة من أوبك على طريقة (Free Rider) كعادتها في السابق.

ولكن المنافسة على الحصص السوقية لم تأت بالنتائج المرجوة، وأدركت روسيا ضرورة التحرك لتصحيح أوضاع أسواق النفط ما نتج عنه تغيير في المواقف حتى وصلنا إلى أوبك+.

ولكن حتى في ظل الإنجازات المؤقتة لأوبك+ ونقول مؤقتة لأن النفط الصخري لا يزال ينمو في الإنتاج سنة تلو الأخرى- يعتقد محللون أن النفط الصخري سيشكل تحدياً لاستمرار التعاون الروسي السعودي واستمرار اتفاقية أوبك+ وذلك من عدة جهات<sup>23</sup>.

يرى الروس الإنتاج الأمريكي من منظور سباق استراتيجي، فروسيا اعتادت أن تكون على رأس منتجي النفط والغاز في العالم. إلا أن ذلك تغير بعد ثورة النفط والغاز الصخريين حيث تجاوز الإنتاج الأمريكي روسيا في كلا القطاعين. فإن استمرار النمو الأمريكي في الإنتاج وبقاء إنتاجية روسيا محددة بسبب الالتزام باتفاق أوبك+ سيشكل ضغطاً على بوتين من قبل بعض الأطراف داخل روسيا وخصوصاً شركات النفط والغاز الروسية.

---

<sup>23</sup> "Russia's OPEC Alliance Brings Risks and Rewards for Putin." Platts Insight, 18 Feb. 2019, [blogs.platts.com/2019/02/18/russias-opec-alliance-brings-risks-rewards-putin/](https://blogs.platts.com/2019/02/18/russias-opec-alliance-brings-risks-rewards-putin/).

ولكن كما بيّنا قبل قليل، يدرك الروس جيداً مخاطر الخروج من اتفاقية أوبك+، وتبعات ذلك على أسعار النفط ومن ثم على الاقتصاد الروسي. وروسيا تنظر إلى الاتفاق ليس بكونها منفردة، بل بكونها جزءاً من تكتل يمتلك قدرة إنتاجية تتجاوز 40 مليون برميل يومياً ويمنح روسيا التأثير على أسعار النفط بشكل لم تكن تقوم به في السابق.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار النمو في النفط الصخري وتباطؤ النمو في الطلب قد يصل إلى مرحلة ستضطر فيها أوبك+ لبحث إمكانية تقليل الإنتاج أكثر مما عليه حالياً.

في هذا السيناريو قد يتسبب طرح هذا الموضوع في ردة فعل أكثر شدة من طرف شركات النفط الروسية، وقد تعجز روسيا عن تقديم المزيد من التخفيضات في الإنتاج.

وهنا ستجد أوبك نفسها أمام معضلة استثناء روسيا من مواصلة التخفيض وستواجه السعودية صعوبة في التوفيق بين موقف روسيا وموقف أعضاء أوبك الذين قد يرفضون تحمل عبئ تخفيض الإنتاج بدلاً عن روسيا.

إن النفط الصخري الأمريكي ما لم يستقر إنتاجه خلال الفترة القادمة، أو على الأقل قبل أن يظهر النمو العالمي على النفط أي تراجع. فإن التنبؤ بمستقبل اتفاقية أوبك+ سيكون عرضة لكثير من التكهينات والتخمينات.

## 5.2. قانون نوبك (NOPEC)

تحدثنا عن العقوبات الأمريكية والأوروبية على روسيا، إلا أن هناك مشروع قانون يتيح للمحاكم مقاضاة أعضاء منظمة أوبك بسبب ممارسات المنظمة في السوق النفطية وفرض عقوبات على الدول الأعضاء. تم طرح قانون نوبك (NOPEC) في الكونغرس الأمريكي عدة مرات في السابق. وتم رفضها من قبل الرؤساء الأمريكيين جميعهم في وقتها.

في هذه الأيام تحدث الرئيس الأمريكي ترامب عن دراسة وإمكانية إقراره لقانون نوبك في حال تم تمريره من قبل الكونغرس. يواجه القرار أصواتاً معارضة من داخل الولايات المتحدة لما لهذا القرار من أضرار على الاقتصاد والمصالح الأمريكية.

حذرت دول أوبك القطاع الخاص الأمريكي في جلسات مغلقة من تبعات إقرار قانون نوبك على النفط الصخري والقطاع المالي الأمريكي. بل وحتى بعض مدبري شركات النفط الكبرى أبدوا قلقهم من مخاطر إقرار قانون كهذا ومن التبعات الخطيرة وغير المقصودة بسبب هذا القانون.<sup>24</sup>

---

<sup>24</sup> "In Private Talks, OPEC Warns Wall Street on NOPEC." Bloomberg.com, 12 Mar. 2019, www.bloomberg.com/news/articles/2019-03-12/in-private-talks-ope-is-said-to-warn-wall-street-on-nopec.

ومن المهم الإشارة إلى دفاع القطاع النفطي الأمريكي عن منظمة أوبك ورفضهم لقانون نوبك. فقد أصدر معهد البترول الأمريكي (API) بياناً يطالب فيه الكونغرس بالتوقف عن إقرار هذا القانون<sup>25</sup>.

تتداخل الكثير من الحسابات السياسية المحليّة الأمريكية مع قانون نوبك. ويبقى من المستبعد أن يتم التصويت على القانون قبل أن يقوم الرئيس ترامب بإطلاع الكونغرس عن رغبته في إقراره. وهذا يجعل من قانون نوبك ورقة بيد ترامب يقوم بالتلويح بها للتأثير على قرارات أوبك وكذلك في تعزيز شعبيته محلياً<sup>26</sup>.

لا يبدو أن هناك أي ضمان حول مصير قانون نوبك، ومن الصعب حقيقة توقع كيف ستتعامل منظمة أوبك فيما لو تم تمرير هذا القانون. ولكن من المستبعد جداً أن تبقى اتفاقية أوبك+ على حالها، ناهيك عن منظمة أوبك والتعاون والتنسيق الروسي السعودي.

فحتى روسيا لا ترغب في أي تصعيد مع الولايات المتحدة ولن تجد أي حرج في ترك اتفاقية أوبك+. فالروس يدركون أهمية حماية شركات النفط والغاز لديهم من العقوبات الأمريكية. حتى لو كان ذلك يعني نهاية مرحلة أوبك+ والعودة إلى العمل بشكل مستقل. وهذا الأمر سيجد ترحيباً من قبل شركات النفط والغاز الروسية التي كانت من الأساس معترضة على الدخول في أوبك+ ابتداءً.

## 6. الخلاصة

بالرغم من المواقف التاريخية المتكررة لروسيا باتجاه اتفاقيات أوبك لتخفيض الإنتاج، فإنه يسهل فهم الدوافع الروسية لتغيير سياساتها والانضمام لاتفاقية أوبك+ بصيغتها الحالية. فهذه الأزمة في أسعار النفط تختلف عن الأزمات السابقة من حيث كونها أزمة فائض في المعروض الذي تسبب به النفط الصخري الأمريكي، بخلاف الأزمات السابقة التي كانت بسبب تراجع للطلب نتيجة عوامل اقتصادية.

منحت اتفاقية أوبك+ متنفساً لروسيا بعد التدهور الكبير في الاقتصاد الروسي في الأعوام 2014-2016، فقد عانت روسيا كثيراً بسبب انهيار الروبل وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مع انكماش في النشاط الاقتصادي.

---

<sup>25</sup> "API CEO NOPEC Letter." American Petroleum Institute (API), 22 Aug. 2018, [www.api.org/news-policy-and-issues/letters-or-comments/2018/09/13/api-ceo-nopec-opp-ltr-8-22-2018](http://www.api.org/news-policy-and-issues/letters-or-comments/2018/09/13/api-ceo-nopec-opp-ltr-8-22-2018).

<sup>26</sup> "A Threat in Trump's Back Pocket: Shaking up the Global Oil Industry." POLITICO, 22 Apr. 2019, [www.politico.com/story/2019/04/22/trump-oil-prices-opecl-legislation-1273467](http://www.politico.com/story/2019/04/22/trump-oil-prices-opecl-legislation-1273467).

تحاول روسيا أن تحقق الكثير من المكاسب وراء اتفاقية أوبك+ والتقارب مع السعودية. فمن جهة استطاعت روسيا أن تخفف من تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى فتح المجال للتعاون مع السعودية في المجالات الاستثمارية وبالتحديد في الغاز الطبيعي المسال.

تم تجديد اتفاقية أوبك+ بشكل مستمر منذ بداية سريان الاتفاقية في عام 2017 وحتى الآن. وهذا مؤشر على تفضيل روسيا - ومعها أعضاء منظمة أوبك - إبقاء الوضع الحالي دون تغييره. إلا أنه هناك عدة عوامل قد تؤثر على مستقبل اتفاقية أوبك+. من أبرزها النفط الصخري الأمريكي وقانون نوبك.

بعد هذا الاستعراض نطرح بعض التوصيات لصناع القرار فيما يتعلق بهذا الموضوع:

- استمرار التعاون مع روسيا في أسواق النفط لما في ذلك من تحقيق مصالح مشتركة.
- محاولة توسيع اتفاقية أوبك+ لتشمل دولاً أخرى.
- ضمان عدم تكرار سياسة المنافسة على الحصص السوقية ووضع سياسات بديلة لهذه الحالات.
- زيادة التواصل مع الجهات ذات المصلحة داخل الولايات المتحدة وتحفيزهم للوقوف ضد قانون نوبك.